

Distr.: General
1 September 2005
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن بموجب قراره ١٥٦١ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وطلب إلي أن أوفيه بصفة دورية بتقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير التطورات التي طرأت منذ أن قدمت تقريرتي المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S / 2005/391).

ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير استمر التقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وظلت الاستعدادات لانتخابات ١١ تشرين الأول/أكتوبر تسير في مجراها بمنأى إلى حد كبير عن العنف وأحرز مزيد من التقدم فيما يتصل بعودة المشردين داخليا واللاجئين وبسط سلطة الدولة.

٣ - وبدأت الحملة الانتخابية في ١٥ آب/أغسطس وبخوضها ٢٢ مرشحا لمنصب الرئيس و ٢٢ مرشحا لمنصب نائب الرئيس وافقت عليهم اللجنة الوطنية للانتخابات. وتم فضلا عن ذلك تسجيل ١٢ حزبا سياسيا. وسجلت ثمانية أحزاب إضافية تحت مظلة تحالفين واتتلاف واحد: التحالف من أجل السلام والديمقراطية والتحالف الديمقراطي المتحد والاتتلاف من أجل التغيير لليبيريا.

٤ - واتخذت الحكومة الانتقالية الوطنية تدابير إزاء عدد من حالات الفساد أبلغ عنها. فعلى إثر ادعاءات بحدوث غش في مكتب الشؤون البحرية قام شارل غيود براينت رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا بإيقاف مفوض الشؤون البحرية عن العمل وإقالة ممثل ليبيريا لدى المنظمة البحرية الدولية. وتفيد الادعاءات بأن المسؤولين اختلسا هما واثان آخران ما يربو على أربعة ملايين دولار وقد وجه إليهم الاتهام "بتخريب الاقتصاد والقيام عن طريق الغش والتدليس بالاستيلاء على إيرادات ليبيريا الداخلية".

٥ - وقدم فريق التحقيق الذي أوفدته، بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى ليبيريا للتحري عن حالات الفساد المبلغ عن وجودها داخل الحكومة الانتقالية، تقريره إلى رؤساء الجماعة. وفي الوقت نفسه واصلت الحكومة الانتقالية وشركاؤها الدوليون، الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والولايات المتحدة المشاورات بشأن وضع برنامج للمساعدة في شؤون الحكم وإدارة الاقتصاد تعزيزا للإدارة الاقتصادية في ليبيريا ومنعا للفساد.

وتتمثل أهداف البرنامج الرئيسية في كفالة عدم استلام الإيرادات المستحقة للدولة وقيدها وصرفها إلا وفقا للميزانية المعتمدة؛ وإنفاق الأموال في الأوجه المستهدفة؛ ومنح العقود والامتيازات على نحو يتوخى فيه الشفافية بناء على عطاءات تنافسية؛ وزيادة قدرة الحكومة على منع الفساد. وما زالت المناقشات دائرة بشأن الصيغة النهائية للبرنامج وقد أحالته الحكومة الانتقالية الوطنية إلى الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية وكبير القضاة. بيد أن شركاء ليبريا الدوليين يساورهم قلق بالغ إزاء عدم موافقة الحكومة بعد على البرنامج فيما قد يبدو أنه ممانعة في إجراء تلك الإصلاحات الأساسية. وفي الوقت نفسه أعد مشروع قانون بشأن إنشاء وكالة ليبرية لمكافحة الفساد.

٦ - وتمت تسوية أزمة قيادات الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية في ٢ آب/أغسطس حيث أصدرت محكمة ليبريا العليا حكما نهائيا في هذا الشأن قضت فيه بأن تعليق الجمعية لعضوية أربعة من أعضائها، بينهم رئيسها ونائب الرئيس لا يشكل انتهاكا للدستور أو لاتفاق السلام الشامل أو للقواعد الداخلية للجمعية وأن الجمعية اتبعت الإجراء الواجب. إلا أن رئيس الجمعية المعلقة عضويته كتب إلى وإلى الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يلتمس التدخل لتيسير إعادته إلى منصبه أو رفع القيد المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل والذي يمنعه هو وغيره ممن شغلوا مناصب رئيسية في الحكومة الانتقالية الوطنية من الطعن في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. وقد تم إبلاغه بأن الأمم المتحدة تحترم حكم المحكمة العليا وحرمة الهيئة التشريعية. وأن الأمم المتحدة لا تملك، فضلا عن ذلك، سلطة تغيير اتفاق السلام الشامل.

٧ - ونظم موظفو الخدمة الوطنية حركة احتجاج أخرى على عدم دفع المتأخرات من مرتباتهم لسنوات عدة ترجع إلى عهد إدارة الرئيس السابق شارل تيلور. ويذكر أن حركة الاحتجاج التي بدأت في ٥ تموز/يوليه توقفت فيما بعد عندما وافقت الحكومة الانتقالية على دفع أربعة شهور من تلك المتأخرات. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الانتقالية تدفع المرتبات بصفة منتظمة منذ أن تولت السلطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٨ - وظلت بعض الحكومات ومنظمات حقوق الإنسان تطالب حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية بتسليم الرئيس السابق شارل تيلور إلى المحكمة الخاصة لسيراليون. وفي ٥ تموز/يوليه أصدر وزير العدل الليبري بيانا ادعى فيه أن تيلور يقحم نفسه في السياسة الليبرية ودعا إلى إعادة النظر في الاتفاق الخاص بمنحه اللجوء. وفيما بعد تبرأت الحكومة الانتقالية من بيان الوزير. بيد أنه في ٢٨ تموز/يوليه، أصدر مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات اتحاد نهر مانو بيانا جاء فيه إنه قد يكون من الضروري أن تعيد حكومة نيجيريا النظر في شروط منح الإقامة المؤقتة لتيلور في نيجيريا أو أن تحيل الأمر إلى رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإمعان النظر فيه. وقد أكدت نيجيريا، مجددا التزامها بالوفاء باتفاق اللجوء وإلها لن تسلم تيلور إلا إذا طلبت الحكومة الليبرية المقبلة ذلك.

ثالثا - رصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل

٩ - واصلت لجنة رصد التنفيذ وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا الاجتماع بصفة منتظمة. وقد عقد الفريق تحت رئاسة رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية بليبريا اجتماعات أسبوعية لاستعراض مدى التقدم المحرز في عملية السلام ومعالجة القضايا المستجدة بصورة منسقة.

١٠ - وفي اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بمحوض نهر مانو المقعد في نيامي في ١٩ تموز/يوليه، جرت مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل والتحديات التي تجري مواجهتها في هذا المجال. ورحب فريق الاتصال بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق وفي توطيد

الأمن والاستقرار في ليريا وبوضع برنامج المساعدة على الحكم وإدارة الاقتصاد. وقام بوجه خاص بإنشاء فريق عامل لوضع البرنامج في صيغته النهائية قبل تقديمه إلى مجلس الأمن للمصادقة عليه. وأعرب فريق الاتصال عن ارتياحه للاستعدادات الجارية للانتخابات ودعا جميع الأطراف إلى كفالة أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة ومتسمة بالشفافية. ودعا أيضا، المجتمع الدولي إلى المساعدة على توفير الموارد اللازمة لتسريح القوات المسلحة الليبرية.

رابعاً - حالة انتشار بعثة الأمم المتحدة في ليريا

١١ - في ٢٤ آب/أغسطس، كان قوام قوات البعثة ٨٩٤ ١٤ فردا (انظر المرفق). ولم يجر سوى تعديل واحد يذكر في نشر البعثة ألا وهو انسحاب أفراد كتيبة الاحتياطي التابعة للبعثة من الميناء الحر بمنروفيا في تموز/يوليه بعد تدريب ونشر أفراد شرطة الموانئ الليبرية. وظل اهتمام قوة البعثة منصبا على تهيئة بيئة آمنة مواتية للتخضير للانتخابات وإجرائها.

١٢ - ووضعت البعثة بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمحكمة الخاصة لسيراليون مقترحات بشأن تولي البعثة مسؤولية أمن المحكمة بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مما سيستلزم زيادة قوام البعثة مؤقتا اعتبارا من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر وحتى ٣١ آذار/مارس بما يقدر بزهاء ٢٥٠ فردا. فضلا عن هذه الزيادة المؤقتة، من المزمع الاحتفاظ بقوام البعثة، بعد إجراء الانتخابات وتنصيب الحكومة الجديدة في ليريا، بمستواها الراهن بينما يجري تقييم شامل للحالة الأمنية في ليريا وفي المنطقة دون الإقليمية توطئة لوضع خطة ومقاييس محددة لتقليص البعثة على نحو يتوخى فيها المعايير الدقيقة. وستطرح الخطة التي ستراعى فيها مقتضيات قرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) بعد تنصيب الحكومة الجديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

١٣ - ويبلغ قوام قوات الشرطة المدنية بالبعثة ١٠٩٠ فردا من مجموع العدد المأذون به وهو ١١١٥ فردا، من بينهم ٤٨٠ فردا موزعون على أربع وحدات شرطة مشكلة و ١٨ ضباطا من ضباط الإصلاحات. فضلا عن عمليات الانتشار في منروفيا والميناء الحر ومطاري روبرتس الدولي واسريغر باين، تتواجد الشرطة المدنية التابعة للبعثة في ١٥ موقعا آخر في جميع أنحاء البلد.

١٤ - وتضم البعثة حاليا ٥١٠ موظفين مدنيين دوليين ٣٠ في المائة منهم نساء. وتضم البعثة أيضا ٤٣٥ متطوعا يُعنى ١٧٨ منهم بالانتخابات وذلك فضلا عن ٧٥٤ موظفا وطنيا.

خامساً - الحالة الأمنية

١٥ - ظلت الحالة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هادئة وإن كانت هشة. وقد تضاءل الخطر الذي كان يشكله المقاتلون السابقون ممن كانوا في انتظار الاستفادة من فرص إعادة الإدماج حيث أنه يتلقى التمويل الإضافي اللازم لبرنامج إعادة الإدماج والتأهيل تسنى تنفيذ المشاريع الإضافية. بيد أن المقاتلين السابقين فئة متقلبة سريعة التأثر ويخشى أن تتلاعب بها العناصر التي تسعى إلى تعطيل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر.

١٦ - كما أن تنفيذ برامج تسريح أفراد من القوات المسلحة الليبرية ومن الوكالات الأمنية الوطنية الأخرى ومن بينها الشرطة الوطنية الليبرية تأخر بسبب نقص التمويل. ويخشى في هذا الصدد من إمكانية أن تزيد العناصر المترمة من التأخير في تلك العملية من الخطر الذي يشكله على الأمن المقاتلون السابقون الذين ينتظرون إعادة إدماجهم. ففي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه تجمهرت أعداد غفيرة من أفراد

القوات المسلحة الليبرية في مظاهرة عنيفة خارج وزارة الدفاع احتجاجا على عدم دفع متأخرات المرتبات وقام أيضا بعض الجنود بنهب ثكنات مركز باركلي التدريبي في منروفيا.

١٧ - وفي ١٥ حزيران/يونيه تلقت البعثة تقارير تفيد بوجود حشود من المقاتلين السابقين في غابة كونغبا بالقرب من بوبولو، بقضاء غاربولو. وثبت بعد ذلك لفريق تحقيق مشترك بين الوكالات الأمنية الليبرية والبعثة أن مجموعة بوبولو تضم صيادين لا ينتمون أصلا إلى المنطقة. ويجري التحري حاليا بشأن مجموعة مماثلة أبلغ عن وجودها بالقرب من فاهون بقضاء لوبا.

١٨ - وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، وعلى إثر اكتشاف رواسب الماس في منطقة سانكين، بقضاء سينوييه، نزح زهاء ٢٠.٠٠٠ شخص إلى المنطقة حيث بدأوا يستخرجون الماس من الطبقات الغرينية بصورة غير مشروعة. وقد شكّل وجود تلك المجموعة الضخمة من الشباب، ومن بينهم مقاتلون سابقون، خطرا كبيرا على الأمن، وخلال الأسبوع الأول من آب/أغسطس، بدأت الكوليرا تنفثى وأودت بحياة ما لا يقل عن ٢٩ شخصا الأمر الذي أدى إلى نزوح الناس بأعداد كبيرة من المنطقة.

١٩ - وتصديا للكوليرا اتخذت البعثة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووزارة الصحة تدابير لاحتواء المرض. وفي ٦ آب/أغسطس، أوصى فريق أوفد إلى المنطقة لتقييم الحالة الأمنية فيها بإخلائها فورا وفي الوقت نفسه صرفت منظمة الصحة العالمية مجموعات علاج الكوليرا لـ ١٠.٠٠٠ شخص في المنطقة.

٢٠ - وأفضت أيضا ادعاءات تفيد بوقوع حالات قتل في إطار تأدية بعض الطقوس إلى الإخلال بالقانون والنظام في أماكن عدة. ففي ٥ و٦ تموز/يوليه، اندلعت اضطرابات عنيفة في جزأين من بلدة غبارنغا بقضاء بونغ حيث بادرت جمهرة من المدنيين إلى التصدي بنفسها لشخص اشتبه في أنه ارتكب عمليات قتل تأدية لبعض الطقوس. فدمرت ممتلكات وأطلقت أعيرة نارية خلال الحادث الذي سيطرت عليه البعثة. ومن المرجح أن يتردد المزيد من تلك الادعاءات في الفترة السابقة على الانتخابات وقد أنشأت الشرطة المدنية بالبعثة فرقة عمل لمساعدة الشرطة الوطنية الليبرية على التحقيق فيها والحفاظ على القانون والأمن.

٢١ - وفي تطور يبعث على الانزعاج، شكّل بعض الليبريين جماعات اقتصاص. ففي ١٤ تموز/يوليه، شوهدت في سوق دوالا بمنروفيا مجموعة من الشباب شاهرين المدي. وقد شكّلت تلك المجموعة فيما يبدو للتصدي للجماعات الإجرامية التي تمارس نشاطها في السوق. وتفيد التقارير بأنه تم أيضا إنشاء جماعات اقتصاص من هذا القبيل في أنحاء أخرى من ليبريا. وفي الوقت نفسه، تؤدي جماعة، في قضاء لوبا، تطلق على نفسها "الليبريون المتحدون من أجل كشف الأسلحة المخبأة" دورا إيجابيا حيث تبلغ البعثة والوكالات الأمنية الليبرية عن حالات إخفاء الأسلحة والذخائر المشتبه فيها.

٢٢ - وما زالت بعض المناطق تُموج بالتوترات العرقية والمنازعات على الممتلكات لا سيما مع عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم. ففي نوينجاما بقضاء لوبا تتنازع جماعتا ماندينغو ولورما العريقتان على ملكية الأرض وعلى ممتلكات أخرى يدعي أفراد جماعة ماندينغو أنهم خلفوها وراءهم لدى فرارهم في أثناء الحرب. وأفيد عن منازعات مماثلة في قضاء نيمبا. وتعمل البعثة مع الزعماء التقليديين والسلطات المحلية على تحقيق المصالحة مما يشمل إنشاء لجان معنية بالمنازعات على الممتلكات وذلك في محاولة لحل المشاكل سلميا.

٢٣ - وأنشأت البعثة ومكتب التحقيقات الوطني الليبيري ووكالة الأمن الوطنية الليبيري والشرطة الوطنية الليبيري فرقة عمل مشتركة معنية بمشكلة تجنيد المقاتلين الأطفال وذلك لتتبع تلك المشكلة التي ما زالت قائمة ألا وهي تجنيد الأطفال للمشاركة في الصراعات في المنطقة دون الإقليمية ولا سيما في كوت ديفوار وتتصدى لها.

٢٤ - وما زالت مسألة العنف المتصل بالانتخابات تبعث على القلق. فالادعاء بأن بعض المرشحين مزدوجي الجنسية وبالتالي لا يحق لهم ترشيح أنفسهم للتنافس في تلك الانتخابات بات مصدرا للخلاف. كما أن له صلة فيما يبدو بحادث حاول فيه أشخاص مجهولون إشعال النار بسيارة أحد رئيسي لجنة الانتخابات الوطنية في آب/أغسطس. وقد حققت البعثة ووكالات إنفاذ القانون الليبيري في الحادث وتم فيما بعد تعزيز الأمن في اللجنة الوطنية للانتخابات. وفي ٨ آب/أغسطس، أصدر فريق الاتصال الدولي المعني بليبيريا بيانا صحفيا دعا فيه جميع الليبريين إلى ضبط النفس وكفالة إجراء الانتخابات بصورة سلمية. وفي الوقت نفسه تخوض الأحزاب السياسية الحملة الانتخابية حتى الآن بروح سلمية نسبيا.

سادسا - نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج

٢٥ - منذ انتهاء نزع السلاح والتسريح رسميا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ تسلمت البعثة أو اكتشفت ٣٤٣ قطعة سلاح و ٥٣ ٢٣٦ طلقة ذخيرة و ٤١٠ قطع من أجهزة غير منفجرة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يبدأ، في أيلول/سبتمبر، مشروع البرنامج الإنمائي الرائد المتعلق بجمع الأسلحة على الصعيد المجتمعي وتدميرها.

٢٦ - وتوجد خمسة مكاتب للتوجيه المعنوي والإحالة توفر خدماتها للمقاتلين السابقين في بوكانين وغبارنغا وهاربر ومنروفيا وزويدرو ومن المتوقع أن يفتح في نونجاما في أيلول/سبتمبر مكتب آخر. وينصب عمل تلك المكاتب حاليا على تسجيل المقاتلين السابقين للسنة الدراسية المقبلة ونشر المعلومات عن المتوافر من فرص إعادة الإدماج. وبحلول ٢٤ آب/أغسطس، كان قد تم إدراج ٣٧ ٥٠٠ مقاتل سابق جرى تسريحهم، في مشاريع للتأهيل وإعادة الإدماج بمولها شركاء ثنائيون كما تم استيعاب ٤٤٨ ٣٥ مقاتلا آخر في مشاريع بمولها الصندوق الاستئماني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٧ - وعلى الرغم من هذا التقدم، لم يتسن حتى الآن لرهاء ٢٦ ٠٠٠ مقاتل سابق المشاركة في برنامج التأهيل وإعادة الإدماج الذي يعاني نقصا في التمويل يناهز ٢٨,٥ مليون دولار. ويلزم مبلغ آخر قدره ٧ ملايين دولار لتغطية تكاليف الرسوم المدرسية والإعانات التي تصرف للمقاتلين السابقين المنتهين بالمدارس حيث أن اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل التي تضم أيضا ممثلين للجهات المانحة، قررت تمديد أجل تلك المدفوعات لعامين دراسيين آخرين. ومن ثم لا تزال عملية إعادة الإدماج والتأهيل تعد مسألة خطيرة وذلك رغم التبرع السخي الذي قدمته الولايات المتحدة مؤخرا بمبلغ ١٥ مليون دولار والتمويل المتوقع أن توفره المفوضية الأوروبية بمبلغ ٩,٥ مليون دولار والسويد بمبلغ ٣,٤ مليون دولار.

٢٨ - وفي تموز/يوليه، بدأت البعثة والبرنامج الإنمائي في تسجيل المقاتلين السابقين الذين يحتلون بصورة غير مشروعة مزارع المطاط في غوثري وذلك ليستفيدوا من فرص إعادة الإدماج. وفي ٢٤ آب/أغسطس لم يكن قد سجل سوى ٦٠ مقاتلا سابقا فقط من المقاتلين البالغ عددهم ٣ ٢٠٠ مقاتل أو نحو ذلك حسب تقدير قادة الجناح العسكري لفصيل الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. وتعمل البعثة حاليا على إقامة هيكل منفصل دعما لبرنامج التأهيل وإعادة الإدماج ليستفيد منه ٥٢٩ مقاتلا سابقا يقطنون مزارع المطاط

ويدعون أن قادتهم استبعدوهم من البرنامج الرسمي لترغ السلاح والتسريح. وثمة ١٨٣ مقاتلا سابقا آخر ينتمون إلى الفصائل الثلاث السابقة ألا وهي حركة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا وحكومة ليبيريا السابقة جرى تجريدهم من السلاح وبالتالي لم يدرجوا في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل وسيجري إلحاقهم ببرامج الإنعاش المجتمعية.

٢٩ - أما عن عملية إعادة ٦١٢ مقاتلا سابقا من المقاتلين الأجنب تم تحديد هويتهم خلال عملية نزع السلاح والتسريح، إلى أوطانهم فما زالت مستمرة. بيد أن التقدم كان بطيئا بسبب عدم وجود اتفاق إطاري شامل لإعادة إلى الوطن فضلا عن استمرار انعدام الأمن في كوت ديفوار. وحتى يومنا هذا، ساعدت لجنة الصليب الأحمر الدولية ٥٠ طفلا من المقاتلين السابقين الأجنب أو من الأطفال المرتبطين بالفصائل، ١١ من كوت ديفوار و ٢٤ من غينيا و ١٥ من سيراليون، على العودة إلى بلدانهم الأصلية.

سابعا - الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن

الشرطة الوطنية الليبرية

٣٠ - استمر التقدم بمعدل مرض في البرنامج الرامي إلى إنشاء دائرة شرطة ليبيرية جديدة حيث يمضي البرنامج قدما صوب بلوغ الهدف المتمثل في إتمام التدريب الأساسي لـ ١٨٠٠ فرد من الشرطة الوطنية في الوقت المحدد توطئة لانتخابات ١١ تشرين الأول/أكتوبر. ففي ٢٤ آب/أغسطس، كان ٧٥٦ ضابطا من ضباط الشرطة قد أتموا تدريبهم الأساسي في إطار البرنامج التدريبي الكامل الذي تضطلع به أكاديمية الشرطة الوطنية الليبرية ومن بين هؤلاء الضباط ٣٠٠ ضابط سيشكلون وحدة الدعم بالشرطة التي ستتولى مكافحة الشغب والجرائم العنيفة وقد تم إرسالهم إلى نيجيريا في ٢٢ آب/أغسطس لحضور برنامج تدريبي متخصص مدته أربعة أسابيع، فضلا عن ذلك أتم ٧٠٣ ضباط تدريبهم الأساسي ويجري نشرهم لتلقي التدريب الميداني وتقييم أدائهم. وحتى الآن تخرج من البرامج التدريبية ٢٦٣ فردا من أفراد دائرة الأمن الخاص و ١١٦ فردا من شرطة الموانئ الليبرية. ويجري الآن نشر معظمهم في الميناء الحر بمنروفيا حيث يتلقون تدريبا في الموقع. وفي ٣٠ تموز/يوليه، أتم ٢٠ من كبار ضباط الشرطة و ٩ من كبار ضباط دائرة الأمن الخاص دورة تدريبية لتأهيل كبار القادة.

٣١ - وفي ٩ تموز/يوليه وافق مدير الشرطة الوطنية الليبرية بالنيابة على نشر ٢٠٨ ضباط شرطة آخرين في مواقع مختلفة بالبلد ليصل عدد الضباط الذين جرى توزيعهم على مراكز شرطة الأفضية إلى ٩١٨ ضابطا. فضلا عن ذلك جرى تجديد اثنين من مستودعات الشرطة الوطنية الليبرية بمساعدة من مشاريع الأثر السريع التي تضطلع بها البعثة. وتم تحديث مقر قيادة الشرطة الوطنية الليبرية في زويدرو. وفي ١٢ تموز/يوليه وافق الرئيس بريان على السياسة المتصلة بالأشكال الجديدة للزعي وعلى الهيكل القيادي مما يعد من الشروط الأساسية لإعادة تنظيم هيكل قوة الشرطة.

٣٢ - ومنذ أن بدأ برنامج تسجيل أفراد الوكالات الأمنية المتخصصة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تم تسجيل ٣٣٥ ١٠ فردا من ١٥ وكالة أمنية بينها الشرطة الوطنية الليبرية، وبدأ فرزهم. بيد أن مسألة توافر التمويل اللازم للبرنامج لا تزال مبعث قلق بالغ.

٣٣ - ومن المتوقع أن يتوافر قريبا ترغ سخى من الولايات المتحدة بمبلغ ١,٧ مليون دولار من المفروض أن يسمح بمواصلة التدريب في أكاديمية الشرطة لمدة عام آخر. بيد أنه لكفالة إمكانية استدامة جهود إعادة هيكلة الشرطة يلزم دعم إضافي عاجل من الجهات المانحة لإصلاح هيكل الشرطة الأساسي وإعادة تزويد الوحدات المتخصصة بالمعدات. ولئن كانت الحكومة الانتقالية قد بذلت جهودا محمودة

لدفع مرتبات ضباط الشرطة حديثي التدريب بصفة منتظمة، وهي مرتبات جرت زيادتها، فقد عجزت عن تدبير المبلغ اللازم لتغطية تكاليف تسريح أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية وخدمات الأمن الخاصة غير المؤهلين للانتحاق بالخدمات الجديدة المعاد هيكلتها، وهو مبلغ قدره أربعة ملايين دولار.

٣٤ - وأظهر تحليل للجرائم والتهديدات أحرى في ضوء حالة الأمن الداخلي في ليبيريا أن الشرطة غالباً ما تحتاج إلى أسلحة نارية للتصدي على نحو فعال لحوادث العنف. ويذكر في هذا الصدد أن البعثة توفر للشرطة الوطنية الليبيرية التدريب على الأسلحة النارية. ومن ثم تعزز الحكومة الانتقالية أن تطلب إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) النظر في منح استثناء من الحظر المفروض على توريد الأسلحة يسمح لليبيريا باستيراد عدد محدود من المسدسات ليستخدمها ضباط الشرطة الوطنية الليبيرية حديثو التدريب الذين ستوفر لهم البعثة التوجيه وتتولى متابعتهم عن كثب.

القوات المسلحة الليبيرية

٣٥ - أحرز مزيد من التقدم في برنامج تسريح أفراد القوات المسلحة غير النظامية المضطلع به في إطار إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبيرية حيث تشهد المرحلة الأولى من برنامج تسريح القوات المسلحة غير النظامية تقدماً مرضياً. ففي ٢٤ آب/أغسطس كان قد تم تسريح ٨ ١٦٤ فرداً من القوات المسلحة غير النظامية التي يبلغ قوامها ٩ ٠٨٦ فرداً. بيد أن المرحلة الثانية من هذا البرنامج تعاني نقصاً في التمويل اللازم لتسريح ٤ ٠٩٥ فرداً نظامياً من القوات المسلحة الليبيرية، قدره ١١.٥ مليون دولار. وقد تعهدت المفوضية الأوروبية بالتبرع بمبلغ ١,٦ مليون دولار ويجدوني الأمل أن تتوالى قريبا التبرعات من الجهات المانحة الأخرى.

٣٦ - وتواصل البعثة دعم عملية إعادة الهيكلة مما يشمل تأمين المنطقة المحيطة بمركز التسريح بمعسكر شيفلين وكفالة الأمن في المصارف التي يصرف منها الجنود المسرحون المدفوعات الإضافية. وستوفر البعثة أيضاً الأمن في معسكر باركلي التدريبي لحين الانتهاء من أعمال التجديد اللازمة لإقامة محيط آمن وفي موقع تدريب الجنود المستجدين الكائن في ضواحي منروفيا.

٣٧ - ومن المقرر أن يكتمل تسريح كل من أفراد القوات المسلحة الليبيرية النظاميين وغير النظاميين بحلول نهاية أيلول/سبتمبر لتبدأ بعد ذلك عملية تجنيد وتدريب العسكاريين الجدد. وسيحق للجنود المسرحين من القوات المسلحة الليبيرية السابقة الانضمام إلى القوة الجديدة من خلال عملية التجنيد التي ستستغرق ٤٥ يوماً. وكان من المزمع في بادئ الأمر أن يبلغ قوام القوة الجديدة ٤ ٠٠٠ فرد ولكن الافتقار إلى التمويل حمل الحكومة على خفض ذلك العدد إلى ٢ ٠٠٠ فرد. وتوطئة لإنشاء القوات المسلحة الجديدة، طلبت الولايات المتحدة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ أن تمنح استثناء من حظر توريد الأسلحة مما يسمح لليبيريا باستيراد أسلحة ومعدات لتستخدم في برنامج تدريب الأفراد المستجدين.

٣٨ - وأنشئت لجنة رصد استشارية معنية بشؤون الدفاع تتألف من وزارات الدفاع والمالية والإعلام والتخطيط وممثل عن المصرف المركزي لليبيريا فضلاً عن الشركاء الرئيسيين ومن بينهم البعثة، وذلك للإشراف على عملية التسريح. وأنشئت أيضاً لجانان فرعيتان لكفالة تمويل خطتي المعاشات التقاعدية والمدفوعات الإضافية. ويتولى البرنامج الإنمائي إسداء المشورة بشأن خطة المعاشات التقاعدية.

ثامنا - الانتخابات

٣٩ - تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إنجازات رئيسية فيما يتصل بتنظيم الانتخابات من بينها إصدار أمر الانتخاب في ١٣ تموز/يوليه ونشر أسماء الدوائر الانتخابية في ١٥ تموز/يوليه واختيار المرشحين في الفترة من ٢١ تموز/يوليه إلى ٦ آب/أغسطس وبدء فترة الحملة الانتخابية في ١٥ آب/أغسطس. وعرض سجل الناخبين في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه وأعقب ذلك الفصل في الطعون وفي طلبات رد المرشحين بما يستتبعه ذلك من تعديلات في السجل. ويبلغ عدد الناخبين المسجلين ١ ٣٥٣ ٥٥٦ شخصا.

٤٠ - وانتهت عملية اختيار المرشحين في ٦ آب/أغسطس ونشرت قائمة المرشحين الرسمية في ١٥ آب/أغسطس. وقد تقدم ما مجموعه ٧٧٩ فردا بطلبات للترشح. وبعد استعراض الطلبات وافقت لجنة الانتخابات الوطنية على ٢٢ مرشحا لمنصب الرئيس و ٢٢ مرشحا لمنصب نائب الرئيس و ٢٠٥ مرشحين لمجلس الشيوخ و ٥١٣ مرشحا لمجلس النواب. وبخلاف الحادث المشار إليه في الفقرة ٢٤، خلت عملية الترشيحات إلى حد كبير من الحوادث.

٤١ - وفي ٢٥ تموز/يوليه وافقت اللجنة الوطنية للانتخابات على لائحة الشكاوى والطعون التي ترسخ اختصاص اللجنة الأصلي بالفصل في المخالفات الانتخابية وجرت الموافقة أيضا على أشكال تمويل الحملة والمبادئ التوجيهية التي ستسترشد بها كما صدرت توجيهات للقضاة بشأن التزامهم القانونية حيال الحملة الانتخابية.

٤٢ - واعتمدت أيضا اللجنة الوطنية للانتخابات إجراءات فرز الأصوات وعدها وعددا من المبادئ التوجيهية واللوائح المتصلة بذلك. أما ما تبقى من مهام رئيسية تتصل بالانتخابات فيشمل: طبع بطاقات الاقتراع وتعيين وتدريب زهاء ٢٠ ٠٠٠ موظف اقتراع وتعبئة وتوزيع المواد الانتخابية والانتهاه من تجهيز مواقع مراكز الاقتراع فضلا عن أنشطة تنفيذ الناخبين المضطلع بها حاليا.

الدعم المقدم من الأمم المتحدة لأغراض الانتخابات

٤٣ - تنطوي مهمة إجراء ثلاثة انتخابات في يوم واحد خلال موسم الأمطار في بلد شبكات الطرق به في حالة يرثى لها، على تحديات عملية كبيرة تعمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على مساعدة لجنة الانتخابات الوطنية على التصدي لها.

٤٤ - وتعمل البعثة على هئية بيئة آمنة يمكن للجنة فيها أن تخطط للانتخابات ديمقراطية سلمية حرة نزيهة تتسم بالشفافية وأن تجري تلك الانتخابات. وتحقيقا لهذه الغاية تعكف البعثة على وضع خطة أمنية للانتخابات في ظل التعاون الوثيق مع الوكالات الأمنية الليبرية والشركاء الآخرين في عملية الانتخابات. وقد ساعد عنصر الشرطة المدنية بالبعثة على إعداد خطة مفصلة لنشر الشرطة الوطنية الليبرية وأفراد سائر الوكالات الأمنية الوطنية تشمل انتداب أفراد من خدمات الأمن الخاص لتوفير الحماية الأمنية اللصيقة للمرشحين لمنصب الرئيس ونائب الرئيس. وفضلا عن ذلك سيكون للبعثة في جميع أنحاء البلد وجود عسكري قوي لضمان حرية الحركة.

٤٥ - وما برحت عناصر الدعم الأخرى بالبعثة تولى الأولوية لكفالة سير الانتخابات على ما يرام. فقد أقامت نظاما مخصصا للدعم الهندسي ودعم الاتصالات يعاون حاليا المكاتب الانتخابية في جميع أنحاء البلد.

٤٦ - وواصلت البعثة وشركاء آخرون من بينهم منظمات غير حكومية ممولة من البرنامج الإنمائي والمفوضية الأوروبية دعم اللجنة الوطنية للانتخابات في جهودها الرامية إلى نشر معلومات عن العملية الانتخابية في جميع أنحاء البلد.

٤٧ - وواصل عنصر الإعلام بالبعثة تنظيم حلقات عمل بشأن تطوير وسائل الإعلام مع التركيز، بوجه خاص، على دورها في الانتخابات. وقد انصبت البرامج الإذاعية التي تقدمها البعثة على البث الحي من التجمعات الشعبية السياسية والمؤتمرات الحزبية وعلى التثقيف المدني والبرامج المفتوحة لمكالمات المستمعين. وتمد وحدة الفيديو محطات التلفزيونية الثلاث في منروفيا بأفلام فيديو تتضمن برامج إخبارية وتم توزيع شريط فيديو عن التثقيف المدني على نوادي الفيديو الليبرية. وأحرز تقدم في العمل على إنشاء مركز إعلامي خاص بالانتخابات.

٤٨ - وتلقى موظفو الشؤون المدنية بالبعثة تدريباً في مجال التثقيف المدني وتوعية الناخبين هم يكملون الجهود التي يبذلها موظفو شعبة الانتخابات بالبعثة في الأفضية. وتعمل وحدة الشؤون الجنسانية بالبعثة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية والمجتمع المدني على زيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. ويذكر في هذا الصدد أن النساء يشكلن ١٤ في المائة من المرشحين مما لا يحقق هدف أن تشكل النساء ٣٠ في المائة من المرشحين المتنافسين في الانتخابات. وقد أدرجت البعثة موضوع التوعية الجنسانية في الكتيب التدريبي المعد لتستعين به اللجنة الوطنية للانتخابات في مواد التثقيف المدني وتوعية الناخبين.

٤٩ - وتوفر المفوضية الأوروبية والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية مساعدة فنية مباشرة للجنة الوطنية للانتخابات ويسرت أيضاً المؤسسة الدولية عملية تشييد مكاتب لجنة الانتخابات الوطنية في الأفضية، وتوعية الأطراف والمرشحين باللوائح المالية للحملة وتدريب القضاة على فض المنازعات الانتخابية. ويتولى المعهد الجمهوري الدولي مساعدة الأحزاب السياسية على وضع برامج سياسية ومحددة المعالم خلال حملتها الانتخابية بينما يعمل المعهد الديمقراطي الوطني مع منظمات المجتمع المدني في مجال التثقيف المدني ومراقبة الانتخابات. ويقوم مركز كارتر، في ظل الشراكة مع المفوضية الأوروبية، بتدريب المراقبين الوطنيين وسيوفر بعض المراقبين الدوليين في يوم الانتخابات. كما أبدى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اهتماماً بإيفاد مراقبين ميدانيين.

تاسعا - سيادة القانون

دعم النظام القضائي

٥٠ - أحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدم كبير في دعم النظام القضائي الليبري حيث اختتمت عمليات الاختيار والفرز والتعيين لشغل مناصب قضاة المحاكم الدورية وقضاة المحاكم المتخصصة وقضاة المحاكم الجزئية. وعملت البعثة عن كثب مع رابطة المحامين الوطنية الليبرية دعماً للجهود الرامية إلى كفالة الشفافية في إجراءات الانتقاء والفرز. ومن شأن تعيين قضاة جدد أن يمكن معظم المحاكم في البلد من معاودة العمل بما يوفر فرصاً أفضل للوصول إلى العدالة لا سيما في الأفضية. ويؤمل أيضاً أن تسمح هذه التعيينات للبعثة ببدء برنامجها التدريبي الشامل المعد من أجل القضاة وقضاة المحاكم الجزئية وقضاة الصلح.

٥١ - وقد طرأ تطور مشجع يتمثل في ازدياد عدد القضايا التي تنظر فيها المحاكم العاملة حالياً. فخلال شهر تموز/يوليه وحده اختتمت ست محاكمات جنائية، وهو ما يعادل مجموع المحاكمات التي جرت خلال عام ٢٠٠٤ بأكمله. ولئن كان هذا يمثل تحسناً ذا

شأن فما زالت هناك مخاوف شديدة إزاء الافتقار إلى القدرة المؤسسية والموارد والمدعين العامين المؤهلين والمحامين. وفي محاولة لتخفيف العبء عن النظام القضائي من خلال إتاحة خيارات التحكيم البديلة، يسرت البعثة تنظيم حلقات عمل لطلبة السنة النهائية بكلية الحقوق بجامعة ليبيريا بشأن الوسائل البديلة لفض المنازعات. وفي تطور إيجابي، عُرض مشروع القانون المنقح الخاص بالاغتصاب رسمياً على الرئيس براينت في ٢٧ تموز/يوليه.

٥٢ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما زالت الجهود الرامية إلى إصلاح القطاع القضائي تصطدم بمعوقات تتمثل في الافتقار الحاد إلى المرافق والموارد المادية والتمويل. وإنني لأحث الحكومة الانتقالية الوطنية بليبريا والمجتمع الدولي على زيادة جهودهما لكفالة الموارد اللازمة لإعادة بسط سيادة القانون في جميع أنحاء ليبيريا.

الإصلاحات

٥٣ - واصلت البعثة مساعدة مكتب الإصلاحات بوزارة العدل على تحسين الأحوال في المؤسسات الإصلاحية في منروفيا وغبرغا وكاكاتا وبونديواي ويوكانن وفوينجاما وسانيكولي. وقامت البعثة أيضاً بنشر مستشارين معينين بالإصلاحات في زويدرو وهاربر حيث فتحت المحاكم مؤخراً أبوابها ولكن لا توجد مرافق للاحتجاز. وفضلاً عن ذلك تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تمويل مشاريع للمياه والصرف الصحي وتدريبات الرياضة البدنية في سجون منروفيا وغبرغا وذلك بتمويل من مشاريع الأثر السريع التابعة للبعثة.

٥٤ - ولا يزال أيضاً برنامج البعثة لتدريب ضباط الإصلاحات مستمراً حيث يجري في أكاديمية الشرطة الوطنية تدريب ٢٨ ضابطاً من ضباط الإصلاحات الليبريين بينهم سبع سيدات.

٥٥ - ولا تزال الأحوال في المنشآت الإصلاحية الليبرية مزرية نظراً لانعدام المرافق الملائمة والافتقار إلى الموظفين المناسبين. وتلزم بصورة عاجلة أموال لإصلاح هياكل المنشآت ومعدات الأمن ولتنطویر النظم ومواصلة تدريب الأفراد. وفضلاً عن ذلك، ما زال السجنا يتلقون الأغذية وغيرها من الإمدادات من برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومن شركاء آخرين.

عاشرا - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٥٦ - واصلت البعثة أنشطة الرصد والحماية في جميع أنحاء البلد والعمل مع الحكومة الانتقالية والشركاء الآخرين على تحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيريا. وفي تطور لقي ترحيباً، وقّع رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية قانون لجنة الحقيقة والمصالحة ليدخل حيز النفاذ. وفي ١٤ تموز/يوليه رأس اللواء عبد السلام أبو بكر وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جلسة افتتاح أعمال الفريق المعني باختيار أعضاء اللجنة. وبموجب القانون سيقدم الفريق إلى الرئيس قائمة تضم ١٥ مرشحاً ليختار منها ويعين تسعة أعضاء في اللجنة بحلول ١٠ أيلول/سبتمبر. وسوف يساعدهم ثلاثة مستشارين فنيين دوليين تختارهم مفوضية حقوق الإنسان والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويؤمل أن يتبع الإجراء نفسه فيما يتعلق بأعضاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان.

٥٧ - وقامت لوزي آر بور مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بزيارة ليبيريا في الفترة من ٩ إلى ١٩ تموز/يوليه. وعلى إثر تلك الزيارة ذكرت المفوضة السامية أن أضعف حلقة، في رأيها، في العملية الانتقالية الليبرية هي نظام العدل. وأوصت كذلك بأن يبذل المجتمع الدولي مزيداً من الجهد لتشجيع الهيئة القضائية الليبرية على "إفساح المجال لتلقي المساعدات من خارج البلد".

٥٨ - وما زالت ترد من جميع أنحاء البلد تقارير تفيد بوقوع أعمال عنف على أساس نوع الجنس وانتهاكات جنسية للقُصّر. ومما يوشك له أن النظام القانوني الليبيري لم يعالج إلا عدد ضئيل من الحالات المبلغ عنها، مما يرجع في جانب منه إلى عدم فعالية الشرطة وإلى الافتقار إلى المحاكم والقضاة. وفضلا عن ذلك غالبا ما ترفض الضحايا الإبلاغ عن حالات الاغتصاب وغيرها من التعديبات على حقوق الإنسان خشية التشهير بأنفسها.

٥٩ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه، استضافت البعثة حلقة عمل بشأن العدالة في المرحلة الانتقالية نظمت من أجل بعثات حفظ السلام الأفريقية وأجري فيها تحليل مقارن لأفضل ممارسة تتصل بأدوات كفالة سيادة القانون في المجتمعات في فترة ما بعد انتهاء الصراع وهي الأدوات التي استنبطتها مفوضية حقوق الإنسان. وقام أيضا قسم حماية حقوق الإنسان بالبعثة بتيسير أنشطة مختلفة تهدف إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان وتشمل تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لكبار ضباط الشرطة وأعضاء الوكالات الأمنية الوطنية وإنشاء نوادي لحقوق الإنسان في المدارس الليبرية.

٦٠ - وواصلت البعثة والحكومة الانتقالية التعاون من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في مزارع المطاط حيث غالبا ما ينتهك المقاتلون السابقون الحقوق الأساسية لسكان تلك المزارع. وتجري البعثة حاليا مسحا على الصعيد الوطني لانتهاكات حقوق الإنسان في القطاع الزراعي تركز فيه على مزارع المطاط ويشمل دراسة مفصلة للقوانين التي تحكم استغلال الدولة والأفراد والشركات الأجنبية للموارد الطبيعية.

حادي عشر - الإعلام

٦١ - وفضلا عن الأنشطة آفة الذكر المضطلع بها دعما للانتخابات القادمة وسع عنصر الإعلام بالبعثة من وجوده ليشمل فيونجاما وهاربر حيث يقوم الموظفون بمد محطات الإذاعة المجتمعية بصفة منتظمة ببرامج إخبارية وإعلامية. وفضلا عن ذلك أدى نشر المنتجين الإذاعيين بالبعثة في مقارها القطاعية الأربعة إلى زيادة إنتاج النشرات الإخبارية الأسبوعية والتحقيقات في جميع أنحاء البلد.

ثاني عشر - إعادة بسط سلطة الدولة وتوطيدها

٦٢ - أحرز مزيد من التقدم في بسط سلطة الدولة وتوطيدها في جميع أفضية ليريا وعددها ١٥ قضاء. ففي منتصف تموز/يوليه عين رئيس الحكومة الانتقالية رؤساء الشرطة في الأفضية الـ ١٥ جميعا. وعاد ٩٥ في المائة تقريبا من موظفي الخدمة المدنية إلى مراكز عملهم في الأفضية وعند النفاط الحدودية ويمكن الآن صرف مرتباتهم في مكاتب المصرف المركزي بليبريا التي أنشئت مؤخرا، في كاكاتا وبوكانن وغبرنغا بمساعدة البعثة.

٦٣ - وتُذلل جهود متضافرة لتعزيز سلطة الدولة على الصعيد المحلي. وقد نظمت للمسؤولين المحليين عدة حلقات عمل بشأن الحكم الرشيد والمساءلة الإدارية والمالية، وتكفل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بإصلاح المباني الإدارية في أفضية نيمبا وغباربولو ومرجيب وجيل غراند كيب ويونغ وجراند جيديه. بيد أنه يلزم أيضا بصورة عاجلة توفير الدعم لتحسين مرافق الدولة في أنحاء أخرى من البلد. وفضلا عن ذلك ما زالت الحكومة الانتقالية تواجه معوقات خطيرة تحول دون دعم السلطات المحلية. بما يعزى إلى الافتقار إلى وسائل النقل والهيكل الأساسية والاتصالات والمعدات المكتبية والموظفين المؤهلين.

ثالث عشر - استعادة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية

- ٦٤ - ما زال من المتعين على الحكومة الانتقالية أن تستعيد سيطرتها الكاملة على استغلال الموارد الطبيعية في البلد. وقد بدأت أنشطة استخراج الماس بالوسائل التقليدية تتزايد في مناطق عدة مثل مقاطعة سانكوين بقضاء سينويه. مما يستتبعه ذلك من أخطار على الأمن والصحة العامة، في حين تسبب أنشطة التعدين غير المحكومة بأي ضوابط ضررا بيئيا شديدا.
- ٦٥ - وواصلت البعثة إبلاغ الحكومة الانتقالية بنتائج مراقبتها الجوية والأرضية للمناطق التي يضطلع فيها بأنشطة استخراج الماس على نحو غير مشروع. وفي ٢٨ تموز/يوليه أعلنت الحكومة الانتقالية عن مشروع خطة عمل للوفاء باشتراطات رفع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على تصدير الماس الخام من ليبيريا. ويوصي مشروع الخطة بزيادة وجود البعثة في مناطق استخراج الماس ورفع الحظر المؤقت عن استخراج الماس في البلد.
- ٦٦ - وقدم مؤخرا إلى رئيس الحكومة الانتقالية تقرير لجنة استعراض عملية منح امتيازات استغلال الغابات. وتوصي اللجنة في التقرير الذي صادقت عليه المفوضية الأوروبية والولايات المتحدة والبعثة، بإلغاء اتفاقات منح امتيازات الحراثة وعددها ٧٠ اتفاقا نظرا لعدم وفاءها بالاشتراطات العملية الأساسية. وأوصت أيضا بشطب ١٢ شركة لتواطؤها في الحرب الأهلية بالبلد. وسوف تشكل لجنة لمتابعة إصلاح الغابات يعهد إليها برصد حالة تنفيذ برنامج الإصلاح.
- ٦٧ - وفي ١٧ آب/أغسطس بدأت عملية إجلاء ما يقدر عدده بنحو ١٠٠٠ شخص كانوا يقيمون في متنزه سابو الوطني وياشرون فيه أنشطة التعدين والصيد بصورة غير مشروعة. وقامت البعثة بمساعدة وزارة الداخلية على تنفيذ العملية وذلك بتوفير الدعم اللوجستي والأمني. وفي ٢٤ آب/أغسطس، كان قد تم إجلاء ٢٨٦ شخصا في حين غادر الآخرون المتنزه بماء إرادتهم.

رابع عشر - الحالة الإنسانية

- ٦٨ - واصلت وكالات الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء ليبيريا. وعجلت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وأيضا المنظمة الدولية للهجرة والبعثة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى الأفضية التي ينحدرون منها. وفي ٢٤ آب/أغسطس كان قد تم مساعدة ٢٠٧ ٧٤٦ مشردا داخليا على العودة. وما زالت المفوضية توفر وسائل الانتقالي والمواد غير الغذائية للعائدين بينما يوفر لهم برنامج الأغذية العالمي حصصا غذائية. وتتكفل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بمد المشردين داخليا بالخدمات الصحية الأساسية المتكاملة، ومن بينها رعاية الأمهات أثناء النفاس، وقد استفاد ما يربو على ١٠٠٠ شخص من تلك الخدمة في العام الحالي.
- ٦٩ - وما برحت مفوضية شؤون اللاجئين تيسر عودة اللاجئين الليبريين طوعا من المنطقة دون الإقليمية إلى ديارهم. وبحلول ٢٦ تموز/يوليه قدر عدد اللاجئين الذين عادوا من تلقاء أنفسهم منذ نهاية القتال في تموز/يوليه ٢٠٠٣ بزهاء ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ أما الذين عادوا بمساعدة المفوضية فكان عددهم في ١٦ آب/أغسطس ٣٧ ٤٦٤ لاجئا. وتشجعا لعودة اللاجئين على نحو سريع قامت المفوضية بأول زيارة تحت شعار "أذهب وبشر" حيث توجهت في، تموز/يوليه، مجموعة من مسؤولي قضاء بونغ ومن العائدين لزيارة الليبريين في محيم للاجئين في غينيا لإبلاغهم بالأحوال في القضاء الذي ينحدرون منه ولتبيد قلقهم إزاء الحالة الأمنية. ومن المقرر أن تقوم مجموعات من قضائي لوفان ونيما بزيارات مماثلة.

٧٠ - ويوفر برنامج الأغذية العالمي شهريا ٧ ٠٠٠ طن من الأغذية يستفيد منها ٧٠٨ ٠٠٠ شخص بينهم ٤٢٥ ٠٠٠ طفلا بالمدارس وذلك من خلال برامج التغذية المدرسية في حالات الطوارئ و ١٤٢ ٠٠٠ من المشردين داخلها المقيمين في المخيمات. وتم، لشهر رابع إضافي، توفير مجموعة من مستلزمات إعادة التوطين تضم في مجموعها ٤ ٤١٦ ٤ طنا من السلع الغذائية زُودَ بها ١٩٥ شخصا من المشردين داخلها و ٣٣ ٠٠٠ شخص من العائدين المعاد توطينهم ممن يحق لهم الاستفادة من ذلك.

٧١ - ولا تغطي الموارد الحالية سوى احتياجات ٢٥٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخلها البالغ عددهم ٣١٤ ٠٠٠ شخص والذين يستحقون المساعدة على العودة مما قد يؤخر عمليات إعادتهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاعتبار بصورة عاجلة لطلبات منسق الشؤون الإنسانية المتعلقة بتوفير الأموال الضرورية لشراء ما يلزم لتيسير عمليات العودة من مواد غير غذائية غير متوفرة.

٧٢ - وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مسألة تتعلق بإمكانية حرمان المشردين داخلها الذين لا يزالوا في المخيمات ولا تتسنى لهم العودة إلى الأفضية المنحدرين منها قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر من التصويت. ولما كان قانون الانتخابات ينص على أن المشردين داخلها الذين سجلوا أسماءهم للتصويت في قضاء معين لا بد من حضورهم شخصيا في ذلك القضاء للتصويت، فقد لا يتسنى لعدد غير معروف من هؤلاء الأشخاص المشاركة في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر.

٧٣ - وفي قطاع التعليم، وقّرت اليونيسيف حتى منتصف آب/أغسطس مواد تعليمية لما يربو على مليون طفل وساعد برنامجها الخاص بتعليم الفتيات ما يقرب من ١ ٠٠٠ معلم، بينهم ما يربو على ٦٠٠ امرأة، على استيفاء الشروط التي تؤولهم للتدريس في المدارس الابتدائية. ونُفذ برنامج اليونيسيف للتعليم السريع فيما يربو على ١٢٥ مدرسة مجتمعية في سبعة أفضية. وحتى الآن بلغ عدد الأطفال الذين شاركوا في برنامج الاستثمار في التعليم المجتمعي ٣ ٧٥١ طفلا ويتلقى ١ ٧٣٦ طفلا آخر التدريب لاكتساب المهارات. وتم تدريب ما يربو على ١ ١٠٠ مدرس على توفير الخدمات الاجتماعية النفسية للأطفال المرتبطين بالقوات المتناحرة. وشملت حملة التطعيم ضد الحصبة التي تضطلع بها وزارة الصحة بدعم من اليونيسيف ما يقرب من ١,٥ مليون طفل في جميع أنحاء ليريا.

خامس عشر - الإنعاش والتعمير والتنمية على الصعيد الوطني

٧٤ - قام قسم الإغاثة والإنعاش والتأهيل بالبعثة، خلال الفترة المشمولة بالقرار، بتيسير عملية وضع استراتيجية إنعاش وطنية شاملة لِيُسترشد بها في إعادة إدماج المقاتلين السابقين والمشردين داخلها واللاجئين. وتشاورت أيضا الحكومة الانتقالية وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن إنشاء منتدى وطني للإنعاش.

٧٥ - وتعاون البعثة مع برنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي والجهات المعنية المحلية بشأن إصلاح الطرق البرية وهي تركز أيضا على إنعاش القطاع الزراعي وتنشيط شبكة الأسواق. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في ١٤ قضاءً ووزعت بذور الأرز وأدوات زراعية على ١٣ ٠٠٠ مزارع لزيادة إنتاج الأرز. وتعمل المنظمة أيضا مع زهاء ١ ٠٠٧ من صيادي الأسماك من أجل تحسين أساليب الصيد وتجهيز الأسماك.

٧٦ - وأنشأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مركزا للتطوير الأكاديمي بجامعة ليريا. وسيوفر هذا المرفق معونة تعليمية لما يربو على ٢٠٠ متدرب من هيئات التدريس في الجامعات وكليات المعلمين. وسيوفر أيضا لما يزيد عن ١٢ ٠٠٠ طالب ومدرس جامعي فرص الوصول إلى الإنترنت.

سادس عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٧ - واصل مكتب المستشار المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالبعثة تدريب أفراد البعثة في مجال التوعية وإرهاف وعيهم بهذا الموضوع. ويقوم المكتب بتشغيل مركزين يوفران لموظفي البعثة التوجيه المعنوي في هذا الصدد ويُجريان لهم الاختبارات الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية طوعاً. وبث المكتب عبر إذاعة البعثة برامج لزيادة وعي السكان المحليين بضرورة النهوض بالوقاية والرعاية والدعم في هذا المجال. وفضلاً عن ذلك أصدر المكتب بالتعاون مع عنصر الإعلام بالبعثة ملصقات تنطوي على إرشادات تنقيفية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٧٨ - ودعم المكتب أيضاً بمهمة عدداً من المبادرات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز اضطلعُ بها في جميع أنحاء ليريا. وشملت تلك المبادرات مساعدة الحكومة الانتقالية على وضع خطة عمل وطنية لصالح اللاجئين والأطفال الضعفاء؛ والمساعدة على تصوير فيلم وثائقي عن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بليريا؛ وعقد حلقة عمل للطلبة والعاملين في المجال الإعلامي، بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسائل المتصلة بالحقوق الصحية وذلك بالتعاون مع لجنة العمل الإعلامي النسائية الليبرية.

٧٩ - وتولى منظمة الصحة العالمية تنسيق أعمال فريق تقني يتألف من ممثلي وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ويهدف إلى وضع مشروع مقترحات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل ونظام الصحة. واضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ببرامج لتوعية المشردين داخلياً في أفضية لوفنا وبونغ ومارجيه وريفير سيس وجبل غرانند كيب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتوفير معلومات بشأن الصحة الإنجابية للمراهقين ومهارات كسب الرزق؛ ويدعم من خلال وزارة العمل؛ جهود الوقاية في أماكن العمل من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

سابع عشر - الشؤون الجنسانية

٨٠ - واصل مكتب مستشار الشؤون الجنسانية بالبعثة العمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة البعثة. واختتم الجزء الأول من برنامج تدريب المدربين المتعلق بالشؤون الجنسانية والاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي والذي أُعد من أجل قادة قطاعات قوة البعثة. وواصل المكتب تدريب المراقبين العسكريين حديثي الوصول وأنشئت جهة لتنسيق الشؤون الجنسانية خاصة بقوة البعثة.

٨١ - وساعد المكتب الشرطة المدنية بالبعثة واليونيسيف على إنشاء الوحدة المعنية بالمرأة والطفل داخل الشرطة الوطنية الليبرية لتتصدى لحالات العنف ضد هاتين الفئتين الضعيفتين. وقام أيضاً بتوفير التمويل اللازم بالتعاون مع الشرطة المدنية بالبعثة في برامج لتوعية دوائر الشرطة المهدف منها نشر معلومات عن حماية حقوق المرأة.

٨٢ - وفي هذا السياق، استهل المكتب، بالتعاون مع شركاء آخرين للبعثة والوزارات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية حملة وطنية مدتها عام واحد لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات. ورصد البرنامج الإنمائي أموالاً لوزارة العدل كيما تقوم بتعيين وتدريب خمسة مدَّعين عامين مختصون بتجديداً بقضايا الاغتصاب. ويتولى المكتب أيضاً تدريب المجتمعات المحلية في المقاطعات في مجال حقوق المرأة.

ثامن عشر - الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي

٨٣ - أنشئت في الأوساط الدولية في ليبريا شبكة معنية بالاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي تجمع بين جهات الاتصال في البعثة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وتجتمع الشبكة بصفة منتظمة وتعد بمثابة الهيئة الرئيسية لتنسيق جهود منع الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي والتصدي للدعايات بوقوعهما والإشراف على تلك الجهود.

٨٤ - وفي البعثة، واصل مكتب مستشار الشؤون الجنسانية تقديم إحاطات عن جهود منع الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي لجميع الموظفين الوافدين. وقد انتهت الجولة الأولى من الإحاطات المقدمة، في إطار تدريب المدربين، لجميع الوحدات العسكرية وستمتد الآن لتشمل ضباط الوحدات الوافدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استهلت البعثة تحقيقات في ١٦ حالة أخرى ادّعى فيها وقوع أعمال استغلال جنسي وانتهاك جنسي تشمل أفراد مدنيين وأفراد من الشرطة وأفراد عسكريين. وقد انتهت التحقيقات المتصلة بالأفراد المدنيين الثلاثة وتُنظر حالتهم الآن في إدارة عمليات حفظ السلام؛ وما زالت التحقيقات في الحالات المتبقية، وعددها ١٣ حالة، مستمرة.

تاسع عشر - الدعم المقدم للبعثة

٨٥ - زاد الدعم الإداري المقدم للبعثة زيادة كبيرة في جميع أنحاء البلد. وتشمل التحديات الرئيسية في مجال تقديم الدعم توفير الهيكل الأساسي الحيوي اللازم لمؤازرة البعثة ودعم العملية الانتخابية. ومع اقتراب موسم الأمطار باتت صيانة طرق الإمداد الرئيسية وتزويد البعثة بالأصول الجوية اللازمة لإعادة إمداد مقار العمل في القطاعات من الأولويات الرئيسية.

٨٦ - وخلال الشهر القادما سينصب الجهود اللوجستي على توطيد قدرة القوة على الاستمرار مما يشمل توفير أماكن صلبة الجدران وإنشاء شبكة تعمل بالموجات الدقيقة في القطاعين الثاني والثالث، وتحسين المرافق العامة، وتيسير عمليات نشر القوات الجديدة ودعم الانتخابات. وتماشيا مع المفهوم المدني العسكري المشترك لخطوة الدعم يتواصل العمل على إنشاء قاعدة لوجستيات متقدمة في غبارنغا وإكمال أماكن إقامة ضباط الأركان.

عشرون - الجوانب الإقليمية

٨٧ - تؤثر عملية السلام الهشة في كوت ديفوار على جهود البعثة الرامية إلى تثبيت الاستقرار في ليبريا. ولا تني البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن تبادل المعلومات. وسوف يتم تصعيد تلك الجهود عند بدء عملية نزع السلاح والتسريح في كوت ديفوار حيث أن المقاتلين الليبريين السابقين قد يعبرون الحدود أملا في الاستفادة ماليا من البرنامج الإفوارى لتزع السلاح والتسريح.

٨٨ - وتواصل البعثة رصد الحالة في منطقة غينية فورستير بغينيا حيث توجد حشود من اللاجئين من البلدان المجاورة. ويذكر أن القوات المسلحة الغينية انتشرت على امتداد الحدود مع ليبريا منذ حادث وقع في ١٤ تموز/يوليه أطلق فيه النار على عنصر مسلح من كوت ديفوار تردد أنه ضل طريقه إلى الأراضي الغينية وقد لقي حتفه. ولا يزال أيضا الاتصال عبر الحدود بين البعثة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون مستمرا.

٨٩ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والبعثة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في ظل التشاور مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إحراز تقدم كبير في تعزيز التعاون فيما بين البعثات لا سيما من خلال كفاءة استخدام الموارد

اللوجيستية والإدارية. فضلا عن التعاون بين القوات في البعثات الثلاث يجري تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بأنشطة الشرطة المدنية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل والانتخابات والعمليات الإنسانية والإعلام وحقوق الإنسان. وتقوم البعثة حاليا بوضع مفاهيم مشتركة للعمليات مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار. واضطلعت العناصر العسكرية بالبعثات الثلاث بمبادرة مشتركة في مجال الإنذار المبكر. وفي ٥ تموز/يوليه عقد الممثلون الخاصون للأمين العام في كوت ديفوار وليبريا وسيراليون وغرب أفريقيا وممثل الأمين العام في غينيا - بيساو اجتماعا في داكار لمناقشة المسائل المتصلة بالتعاون فيما بين البعثات.

حادي وعشرون - توفير الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون

٩٠ - إلاحقا بإضافة تقرير الخامس والعشرين عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وهي الإضافة المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه (S/2005/273/Add.2) ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٠ (٢٠٠٥) أعدت البعثة بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمحكمة الخاصة لسيراليون مقترحات بشأن الاستمرار في توفير الأمن للمحكمة بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، تشمل وضع خطط للقيادة والسيطرة والطوارئ تهدف إلى تعزيز الأمن في حالة نشوب أزمة.

٩١ - وفي الوقت الراهن تتولى تأمين المحكمة الخاصة، قوة نيجيرية بحجم سرية وفرمها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وتتولى الوحدة الأم وعناصر الدعم بالبعثة أنفة الذكر تلبية الاحتياجات اللوجيستية لتلك القوة. ويقترح أن تُنشر في المحكمة الخاصة بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر قوة بحجم السرية قوامها ٢٥٠ فردا عسكريا توفرهم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. على أن تتولى البعثة في ١ كانون الأول/ديسمبر القيادة والمسؤولية عن أمن المحكمة. وستوفر البعثة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون الدعم اللوجيستي للسرية. فضلا عن ذلك ستعين البعثة سرية آلية احتياطية مقرها في ليبيريا لتكون بمثابة قوة إنقاذ أو إجلاء للسرية الموجودة في سيراليون ولموظفي المحكمة في حالة نشوب أزمة أمنية خطيرة. وتجري إدارة عمليات حفظ السلام حاليا مشاورات مع البلدان المحتمل أن تساهم بقوات بشأن توفير الوحدة التي ستقوم بتأمين المحكمة الخاصة.

٩٢ - وتيسيرا للقيادة والسيطرة في تلك السرية ستقيم البعثة في فريتاون مقرا متقدما للقيادة التكتيكية يضم ما يقرب من عشرة أفراد عسكريين (من بين العدد الأقصى البالغ ٢٥٠ فردا) وستألف من عناصر تشغيلية ولوجيستية وإدارية. وسيكون مقر القيادة التكتيكية مسؤولا أمام البعثة. وسيعهد إلى قائد قوة البعثة بالقيادة العامة للقوات المنتشرة في سيراليون لكفالة أمن المحكمة الخاصة، بينما سيتولى رئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون توفير التوجيه السياسي للوحدة، عند الحاجة وحسب الاقتضاء.

٩٣ - ولن تعمل السرية التي ستُنشر في المحكمة الخاصة إلا داخل مقر المحكمة والمنطقة المحيطة بها مباشرة ولن يعهد إليها بأي مهام عملية خارج المحكمة باستثناء اقتياد المعتقلين، إذا ما طلب منها ذلك، ومهام الحراسة. وستواصل السرية أداء مهام الحراسة التي تؤديها السرية المتمركزة حاليا في المحكمة. ومن ثم لن تكون للسرية أي صفة لتتصدى للحالات الأمنية خارج محيط المحكمة الأمر الذي سيظل من مسؤولية شرطة سيراليون. بيد أنه في حالة وقوع أي اعتداء سيكون بوسع السرية استخدام وسائل قوية للدفاع و/أو إجلاء المعتقلين.

٩٤ - ومن ثم يستلزم هذا الاقتراح زيادة قوام البعثة اعتبارا من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر وحتى ٣١ آذار/مارس بما يقدر بزهة ٢٥٠ فردا. الأمر الذي من شأنه أن يسمح للبعثة بتوفير الأمن في كل من المحكمة الخاصة في فريتاون وفي جميع أنحاء ليبيريا في الفترة الحساسة التي ستعقب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر وتنصيب حكومة ليبيريا المنتخبة حديثا المقرر أن يتم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويجدوي الأمل

أن يتسنى لمجلس الأمن النظر في هذا الاقتراح بعين الاعتبار على وجه السرعة بحيث يمكن إبرام الترتيبات اللازمة في الوقت المناسب لكفالة الاستمرار في توفير الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون.

ثاني وعشرين - الآثار المالية

٩٥ - خصصت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مبلغا قدره ٤٠٠ ٥٦٧ ٧٦٠ دولار (إجمالي) بما يعادل ٦١٦ ٦٨٠ ٦٣ دولارا شهريا، لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ويرتفع تقسيم تلك المبالغ إلى أنصبة مقررة بالقرار الذي سيتخذه مجلس الأمن بشأن تمديد ولاية البعثة. وفي القرار نفسه قررت الجمعية العامة تقسيم مبلغ قدره ٢٩١ ٩٠٢ ١٦٦ دولارا (إجمالي) فيما بين الدول الأعضاء للإنفاق على البعثة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وفقا لأحكام قرارها ٢٥٦/٥٨. فإن قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة لما بعد ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ستقتصر تكاليف الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على المبالغ الشهرية التي اعتمدها الجمعية العامة.

٩٦ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة بمبلغ ٣,٢ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ بمبلغ ١ ٧٢٩ مليون دولار.

ثالث وعشرون - ملاحظات

٩٧ - إن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات الوطنية التي تجرى في تشرين الأول/أكتوبر مشجع للغاية. وأعرب عن ثنائي على الشعب الليبيري لإصراره على المشاركة في الانتخابات على النحو الذي اتضح من الأعداد الكبيرة التي سجلت نفسها للإدلاء بأصواتها، وأيضاً على الطريقة السلمية التي تسير بها العملية الانتخابية حتى الآن. وتستحق أيضاً اللجنة الوطنية للانتخابات الثناء على الدور الذي قامت به لكي تظل العملية على مسارها الصحيح. وكان الدعم التقني والمادي المقدم من الشركاء الدوليين حاسماً في ضمان أن تؤدي اللجنة مهامها بفاعلية. ويتعين حالياً على الأحزاب السياسية والمرشحين ومؤيديهم أن يكفلوا أن تجرى الحملات الانتخابية بطريقة سلمية وحرّة في جميع مناطق البلد، وأن يتمكن الناخبون من المشاركة في انتخابات جديدة بالثقة تجرى دون أي تهديد بالعنف.

٩٨ - والخطوات الواسعة المتخذة نحو إصلاح قطاع الأمن، وخاصة تدريب خدمة الشرطة الجديدة، مشجعة هي الأخرى. وأسهمت الحكومة الانتقالية مساهمة كبيرة في هذا البرنامج عن طريق كفاءة انتظام وتحسين مبالغ المرتبات المدفوعة لضباط الشرطة والموافقة على الهيكل القيادي الجديد والسياسة العامة المتعلقة بالزي الرسمي. ويتعين على الحكومة مع ذلك أن تضاعف جهودها لجمع الأموال اللازمة لتسريح أفراد الأمن الذين لا يحق لهم الالتحاق بالخدمات المعاد تشكيل هيكلها، وتسريح أفراد القوات المسلحة الليبيرية السابقة. وأحث الجهات المانحة على أن تنظر على نحو عاجل في تقديم المساعدة إلى الحكومة الانتقالية لضمان إحراز تقدم في هذا المجال الهام للغاية. والحكومة في حاجة أيضاً إلى دعم عاجل من شركائها الدوليين لتجهيز دائرة الشرطة الجديدة وإعادة بناء الهياكل الأساسية للشرطة في المقاطعات لكي يستمر إحراز تقدم في تعزيز قوة الشرطة.

٩٩ - ولا يزال برنامج إعادة إدماج المحاربين السابقين يواجه نقصاً كبيراً في التمويل. ويعد إنجاز برنامج فعال لإعادة الإدماج حيويًا لمواجهة المشاكل الخطيرة المتعلقة بإعادة تجميد المقاتلين، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وانتشار الجرائم العنيفة على نطاق واسع. كما أن ذلك يشكل عنصراً أساسياً لضمان كسر الدائرة المفرغة للصراع بشكل قاطع بحيث يمكن استعادة الاستقرار الدائم في ليبيريا

وفي المنطقة دون الإقليمية الأوسع لغرب أفريقيا على السواء. وسأوجه لذلك نداء لأوساط المانحين من أجل المساعدة في سد الفجوة في التمويل التي تبلغ حوالي ١٨,٥ مليون دولار لإعادة الإدماج، والقيام أيضا بتقديم مبلغ قدره ٧ ملايين دولار إضافية، لكي يتمكن المحاربون السابقون الذين اختاروا إكمال تعليمهم النظامي من مواصلة التعليم لمدة سنتين دراسيتين آخرين.

١٠٠ - ويعد تحسين الإدارة الاقتصادية أمرا أساسيا لتعزيز السلام وضمان تحقيق التنمية المستدامة في ليبريا. وصادفت مع الأسف تأخيرات مطولة في عملية المشاورات بين الحكومة الانتقالية والشركاء الدوليين بشأن البرنامج المقترح لتقديم المساعدة في مجال الحكم والإدارة الاقتصادية. ومن المهم أن يتم الانتهاء من إعداد هذه الوثيقة بأسرع ما يمكن. فالبرنامج يمثل أداة هامة لتعزيز سيادة الوطنية لليبريا عن طريق ضمان تمتع الحكومة بالسيطرة على إيراداتها ونفقاتها، ووسيلة لخلق قاعدة لإدراج الدخل في الأجل الطويل من أجل تنمية البلد. وسيسهل لذلك التنفيذ الفعال للبرنامج إسهما كبيرا في جهود الإنعاش الوطني لليبريا، وسيساعد ليبريا في تلبية الشروط المحددة من أجل رفع الجزاءات المفروضة على ليبريا بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣). وعلاوة على ذلك، سيكفل هذا احتفاظ البلد بثقة الجهات المانحة التي كانت سخية بالفعل حتى الآن في تقديمها للمساعدة. وأحث لذلك بقوة الحكومة الانتقالية على أن تتعاون بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين من أجل التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر بشأن البرنامج بحيث يمكن عرضه على مجلس الأمن للنظر فيه ووضع موضع التنفيذ بأقل قدر من التأخير.

١٠١ - وتصل العملية الانتقالية التي أملاها اتفاق السلام الشامل الذي وقعته الأطراف الليبيرية في أكرا في آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى نهايتها مع تنصيب الحكومة المنتخبة حديثا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويصادف أبناء ليبريا فرصة فريدة لتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن أثناء الفترة الانتقالية والتحرك نحو عهد جديد من الاستقرار المستمر والتنمية والانتعاش الوطني في البلد. وستوقف نجاح هذه العملية إلى حد كبير على الشعب الليبيري وقادته. كما ستوقف على المشاركة الكاملة والمستمرة من جانب الجهات المانحة.

١٠٢ - ورغم أن ليبريا خطت خطوات واسعة نحو تعزيز السلام وفي تنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع في آب/أغسطس ٢٠٠٣، فإن عملية السلام لا تزال تواجه الكثير من التحديات. وتنتقل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الآن إلى مرحلة جديدة لعملها، تتركز على إجراء انتخابات حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر، فضلا عن توفير الأمن خلال الانتخابات وفي الفترة التمهيديّة لتنصيب الحكومة الجديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وستواصل البعثة العمل نحو تأهيل وإعادة إدماج المحاربين السابقين؛ واستعادة إدارة الدولة على نطاق البلد؛ وتعزيز المؤسسات التي تكفل سيادة القانون وإعادة هيكلة قطاع الأمن؛ وتعزيز الانتعاش والتنمية. وفي ضوء المشار إليه آنفا، أوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ١٢ شهرا حتى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

١٠٣ - وفي الختام، أود أن أرحب بآلن دوس، ممثلي الخاص الجديد في ليبريا، الذي وصل إلى هناك مؤخرا للاضطلاع بمسؤولياته. وأود أن أثنى أيضا على أبي موسى وستير بورنسون، نائبي ممثلي الخاص، اللذين كانا مسؤولين عن البعثة إلى حين وصول السيد دوس، وكذلك على موظفي البعثة من المدنيين والعسكريين على مساهمتهم في التقدم المحرز في الفترة قيد الاستعراض. كما أود أن أعرب عن امتناني للبلدان التي تساهم في البعثة بالقوات وبأفراد الشرطة، وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الإنسانية وللعديد من مانحي المعونة الثنائية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية على جهودهم الدؤوبة والمتواصلة من أجل إعادة السلام إلى ليبريا.

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: قوام القوة العسكرية والشرطة المدنية في ٢٤ آب/أغسطس

٢٠٠٥

البلد	العنصر العسكري			المراقبون العسكريون	المراقبون	ضباط الأركان	الجنود	الجموع	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي				٦				٦	٢٠
إثيوبيا				١٧		٨	٢٥٤١	٢٥٦٦	
الأرجنتين								صفر	٢
الأردن				٧		٩	١١٥	١٣١	١٤٠
إكوادور				٣		١		٤	
ألمانيا							١٥	١٥	٢
إندونيسيا				٣				٣	
أوروغواي								صفر	٢
أوغندا								صفر	٢٠
أوكرانيا				٣		١	٢٩٩	٣٠٣	١١
أيرلندا						٦	٤٢٢	٤٢٨	
باراغواي				٣		١		٤	
باكستان				١٦		١١	٢٧٣٩	٢٧٦٦	٢٠
البرازيل						١		١	
البرتغال								صفر	
بلغاريا				٢			٢		
بنغلاديش				١٧		١١	٣١٨٦	٣٢١٤	٣٠
بنن				٢		١		٣	
البوسنة والمهرسك								صفر	١٢
بولندا				٢				٢	٣
بوليفيا				٣		١		٤	
بيرو				٣		٢		٥	
تركيا								صفر	٣١
توغو				٢		١		٣	
جامايكا								صفر	١٠
الجمهورية التشيكية				٣				٣	٣

البلد	العنصر العسكري			
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان		الشرطة المدنية
		الجنود	المجموع	
جمهورية كوريا	١	١	٢	
جمهورية مولدوفا	٣	١	٤	
جنوب أفريقيا			صفر	
الدانمرك	١		١	
رومانيا	٣		٣	
زامبيا	٣		٣	٢٨
زيمبابوي			صفر	٣٢
ساموا			صفر	١٨
سري لانكا			صفر	١١
السلفادور	٣		٣	
السنغال	٣	٣	٦٠٦	١٠
السويد	٤	٢٢٩	٢٣٣	١٠
صربيا والجبل الأسود	٦		٦	٨
الصين	٥	٩	٥٧٢	٢٥
غامبيا	٥		٥	٣٠
غانا	١١	٦	٨٦٧	٤٠
فرنسا		١	١	
الفلبين	٣	٥	١٧٥	٣١
فنلندا		٢	٢	
فيجي			صفر	٢٩
قيرغيزستان	٣		٣	٣
كرواتيا		٣	٣	
كينيا	٣	٤	٧	٢٤
مالي	٤	٢	٦	
ماليزيا	١٠		١٠	
مصر	٨		٨	
ملاوي		٢	٢	٢٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية		٣	٣	
ناميبيا	٣	٤	٨٥٣	٦
الترونج			صفر	٦

البلد	العنصر العسكري				
	الشرطة المدنية	المجموع	المراقبون		
			الجنود	ضباط الأركان	
نيجال	٢٥١	٤٥	٤٠	٢	٣
النيجر	٣	٣			٣
نيجيريا	١٥٦	١٩٨٥	١٩٥٠	١٦	١٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٩	١٣		٦	٧
اليمن	٤	صفر			
المجموع	١٠٩٠	١٤٨٩٤	١٤٥٦٤	١٢٨	٢٠٢

